cilt / volume: 54 • sayı / issue: 2 • kış / winter 2024
e-ISSN: 2149-0015

Araştırma Makalesi / Research Article

Modern Fıkhi İctihâd: Zorluklar ve Çözümler

Shawish MURAD

Dr. Öğr. Üyesi, Hakkari Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı, Hakkari Türkiye
Assist. Prof., Hakkari University, Faculty of Theology, Department of Arabic Language and Rhetoric, Hakkari, Turkey
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-7872-9705 | ROD ID: https://ror.org/00nddb461 | murad1980m1980@gmail.com

Makale Bilgileri

Makale Geçmişi
Geliş: 01.10.2024
Kabul: 20.12.2024
Yayın: 30.12.2024

Anahtar Kelimeler:
Fıkıh,
İçtihat,
Modern,
Zorluklar,
Çözümler.

Öz

Bu çalışma, modern çağda fıkıh usulünün karşılaştığı çağdaş zorlukları ve bunlarla nasıl başa çıkılabileceğini ortaya koymayı amaçlamaktadır. Bu çeşitli zorlukları ve bunların içtihat üzerindeki etkilerini gözden geçirmeye ve bunların üstesinden gelmek için çeşitli alanlara odaklanarak uygun çözümler sunmaya dayalı tümevarımsal ve analitik bir yaklaşım izlemektedir. Bunlar entelektüel, kültürel, teknolojik ve hukuksal alanlardır. Fıkhî içtihat, şer'î kaynaklardan fıkhî hükümler çıkarma sürecinde temel bir rol oynamakla birlikte, günümüzde pek çok zorlukla karşı karşıyadır. Bu zorluklar özellikle birkaç konuda belirginleşmektedir. İslami değerlerle çatışan fikirlerin yayılmasına yol açan sosyal ve kültürel kalıplardaki hızlı değişimler, şeriatın uygulanmasında entelektüel zorluklara neden olmaktadır. Modern teknoloji ve sosyal medya da yeni fıkhi meseleleri, etik ve güvenlik sorunlarını gündeme getirmektedir. Buna ek olarak, hükümet politikalarının ve farklı hukuk sistemlerinin içtihat üzerindeki etkisiyle ilgili yasal zorluklar, içtihat yapanların özgürlüğünü kısıtlamaktadır. Bu zorlukların üstesinden gelmek için, içtihat konseyleri ve akademik kurumlar kolektif içtihat ve uluslararası erişim yoluyla çözümler sunabilirken, akademisyenler eğitim ve farkındalık yaratmada rol oynayabilir ve fıkıh uzmanları ile teknik uzmanlar arasındaki işbirliği içtihadın etkinliğini artırabilir. Dolayısıyla tüm bu sorunları aşmak, kapsamlı bir stratejiyi, çeşitli paydaşlar arasında yakın işbirliğini, çağın ihtiyaçlarına ve değişimlerine ayak uydurmak için toplumsal vakıa ile fıkhî metni birleştiren bir içtihat oluşturmayı gerekli kılmaktadır.

Contemporary Fiqh Ijtihad: Challenges and Solutions

Article Info

Article History
Received: 01.10.2024
Accepted: 20.12.2024
Published: 30.12.2024

Keywords:
Fiqh,
Ijtihād,
Contemporary,
Challenges,
Solutions.

Abstract

This study aims to identify the contemporary challenges confronting jurisprudence in the modern world and to explore strategies for addressing them. Employing an inductive and analytical approach, it examines various challenges and their effects on jurisprudence while proposing suitable solutions. The focus includes intellectual, cultural, technological, and legal dimensions. Jurisprudence, which is vital for deriving rulings from legal sources, faces numerous modern obstacles. These challenges are particularly evident in various areas, such as rapid shifts in social and cultural norms that promote ideas contrary to Islamic values, creating intellectual difficulties in applying Sharīʿa. Technological advancements and the rise of social media introduced new jurisprudential dilemmas alongside ethical and security concerns. Additionally, legal challenges arise from the influence of government policies and diverse legal frameworks on ijtihād, often restricting the freedom of practitioners. To address these issues, jurisprudential councils and academic institutions can play a pivotal role by fostering collective ijtihād and promoting global collaboration. Scholars can enhance education and while cooperation between jurists and technical experts can increase the effectiveness of ijtihad. Addressing these challenges requires a comprehensive strategy and strong robust collaboration among stakeholders to develop a jurisprudential ijtihad that effectively integrates interpretive rigor with real-world understanding, ensuring it meets contemporary needs and adapts to ongoing changes.

Atıf/Citation: Murad, Shawish. "Modern Fıkhi İctihâd: Zorluklar ve Çözümler". *Akif* 54/2 (2024), 403-423. https://doi.org/10.51121/akif.2024.72

"This article is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License** (CC BY-NC 4.0)" / Bu makale, **Atıf-GayriTicari (CC BY-NC 4.0) Uluslararası Lisansı** altında lisanslanmıştır."

الاجتهاد الفقهي المعاصر: تحديات وحلول

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات المعاصرة التي تواجه الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث وكيفية التعامل معها، من خلال اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على استعراض هذه التحديات المختلفة وتأثيرها على الاجتهاد الفقهي، وتقديم الحلول المناسبة للتغلب عليها، ستركز هذه الدراسة على عدة مجالات منها: المجال الفكري والثقافي والتكنولوجي والقانوني؛ إذ يلعب الاجتهاد الفقهي دوراً جوهرياً في عملية استنباط الأحكام الفقهية من المصادر الشرعية، لكنه يواجه العديد من التحديات المعاصرة. تتجلى هذه التحديات بشكل خاص في التغيرات السريعة في الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى انتشار أفكار تتعارض مع القيم الإسلامية، مما يسبب تحديات فكرية في تطبيق الشريعة. كما تثير التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي مسائل فقهية جديدة وتحديات أمنية وأخلاقية. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق التحديات القانونية بتأثير السياسات الحكومية والأنظمة القانونية المختلفة على الاجتهاد، مما يحد من حرية المشتغلين به. ولمواجهة هذه التحديات يمكن للمجالس الفقهية والمؤسسات الأكاديمية تقديم حلول من خلال الاجتهاد الجماعي والتواصل الدولي، بينما يلعب العلماء دوراً في التعليم وزيادة الوعي، ويمكن أن يساهم التعاون بين الفقهاء والاختصاصيين التقنيين تعزيز فعالية الاجتهاد. لذا فمعالجة هذه التحديات تتطلب استراتيجية شاملة وتعاوناً وثيقاً بين مختلف المعنيين لإقامة اجتهاد فقهي يجمع بين فقه النص وفهم الواقع؛ ليواكب احتياجات العصر وتغيراته.

الكلمات المفتاحية: الفقه، الاجتهاد، المعاصر، تحديات، حلول.

المقدمة

إن الفقه الإسلامي القائم على الاجتهاد بما فيه من مبادئ وأفكار ومقاصد ورؤى وماله من سلطة على أفئدة المسلمين ومشاعرهم، قادر على إصلاح المجتمعات الإنسانية جمعاء، وتحقيق السعادة لهم في المستقبل كما حقق ذلك لمن سلفهم، ولما لهذا الفقه من عوامل المرونة والحيوية التي في داخل أصوله ومصادره التي لا تزال تنبض بالحياة وتعطي بلا حدود، ومازال الفقهاء يجتهدون ويسعون في سبيل حل مشاكل الحياة المتجددة، وهم قائمون على هذا الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يضرهم من خالفهم، ومع هذا لا تزال الحاجة قائمة لاستمرار هذا العطاء بالتنقيب في التراث الفقهي الإسلامي الضخم الذي يُعدُّ المرجع في بناء أحكام جديدة من خلال الاجتهاد القائم على فهم النصوص والواقع معاً.

وكذلك من خلال فهم الحياة الإنسانية وما لها من مشاكل وتغيرات وتطورات وما تنتجه من تحديات سواء على الصعيد الفكري والثقافي أو على الصعيد التقني والتكنولوجي أو على الصعيد القانوني والسياسي أو غيرها من الأصعدة، فإنها تشكل بمجموعها تحديات تواجه الاجتهاد الفقهي في العصر الراهن، لهذا يظهر دور الفقهاء في احتواء هذه التحديات من خلال المجامع الفقهية والمؤسسات الأكاديمية وإعداد البحوث العلمية والتأصيلات الفقهية والتربية والتعليم والتوعية والتجديد الفقهي، وفهم التقنيات الحديثة، ومن خلال التعاون البناء بين الفقهاء والخبراء التقنيين يمكن تعزز فعالية الاجتهاد الفقهي، وتطوير حلول شرعية مبتكرة ومواجهة التحديات الأخلاقية وتحقيق الاجتهاد الجماعي، وإنشاء منظومة فقهية متطورة تراعي جميع هذه التطورات، وتواجه جميع التحديات، وتوجه حياة الفرد والمجتمع المسلم نحو الكمال الديني القائم على فهم الدين والواقع، والإجابة عن جميع تساؤلات الناس واهتماماتهم، والتصدي لكل النوازل والوقائع المستجدة بما يفصح ويوضح مما يقع فيه من لبس وغموض.

والاجتهاد الفقهي يحتاج إلى تطوير مستمر حاله كحال بقية العلوم والمعارف الأخرى؛ لتطوير الحياة الاجتماعية في حياة المسلمين يوماً بعد يوم، والتحولات الكبرى التي يشهدها العالم؛ والتحديات التي تنشأ من جراء ذلك تضع الاجتهاد المعاصر أمام اختبارات جدية، وهذه الدراسة سوف تكشف مجموعة متنوعة من التحديات (فكرية، ثقافية، تكنولوجية، قانونية) وكيفية التعامل معها، وتقديم الحلول المناسبة التي يؤمل أن تكون العلاج الشافي لها، وستقدم استراتيجيات واضحة للتعامل مع التحديات، مشددة على التعاون بين الفقهاء والتخصصات الأخرى، مما يعزز من عملية فهم الواقع المعاصر بشكل أعم، وسيتم ذكر الحلول من خلال النظر في مستقبل الاجتهاد الفقهي وتطويره ليتناسب مع احتياجات العصر.

هدف البحث: هو استكشاف أهم التحديات التي تواجه الاجتهاد الفقهي المعاصر، وكيفية استدامة فعالية الفقه الإسلامي في مواجهة هذه التحديات، من خلال تعزيز دور الاجتهاد الفقهي في المجتمع، كما يسعى البحث إلى التأكيد على قدرة الفقه الإسلامي في إصلاح المجتمعات وتحقيق السعادة من خلال مبادئه وأفكاره، مع التركيز على ضرورة مواكبة التحولات الاجتماعية والتقنية والثقافية. كما يسلط الضوء على أهمية التعاون بين الفقهاء والخبراء التقنيين لتطوير حلول شرعية مبتكرة تلبي احتياجات العصر، ويعزز مفهوم الاجتهاد الجماعي لمواجهة القضايا المعاصرة.

منهج البحث: يُستخدم في هذا البحث منهج الاستقرائي التحليلي القائم على استقراء الواقع لاستعراض التحديات التي تواجه الاجتهاد الفقهي وتحليلها، وتقديم حلول عملية لمواجهة هذه التحديات.

إشكالية البحث: تتمثل في توضيح أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث، ومدى تأثيرها على الاجتهاد المعاصر، وكيفية التعامل معها بفعالية؛ إذ إن هناك تغيرات اجتماعية وثقافية وظهور التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتأثير السياسات الحكومية والأنظمة القانونية على الاجتهاد الفقهي وأهله. وكذا تقديم أهم الحلول العملية لتعزز فعالية الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث.

تحديات الاجتهاد الفقهي المعاصر

يواجه الاجتهاد الفقهي في الزمن المعاصر العديد من التحديات التي قد تقف حجر عثرة في تطويره وتقدمه، وهذه التحديات متنوعة ويمكن أن نردها إلى ثلاثة أقسام، وهي :

1.1. التحديات الفكرية والثقافية

الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث يواجه العديد من التحديات الفكرية والثقافية التي تتطلب من الفقهاء تطوير أدواتهم وأساليبهم لمواكبة التغيرات السريعة في المجتمع، ونذكر هنا بعض هذه التحديات بالتفصيل:

أولاً. التأثيرات الفكرية الغربية: مع انهيار الخلافة العثمانية الإسلامية وصعود الحداثة الغربية، وانتشار الأفكار والمبادئ التي تتناقض مع القيم الإسلامية، تنوعت وسائل الغزو الفكري الغربي وأساليبه على الإسلام والمسلمين وتناولت التربية والتعليم والفن، والأدب والأخلاق، والطب وعلم النفس الاجتماعي، والإعلام والصحافة والتكنولوجيا وإحياء الدعوات الهدامة، ومحاربة اللغة العربية، وتغيير نظم التعليم والتثقيف وسُلَّم الحياة الاجتماعية، ونشر الفوضى والإباحية، وتبديل القوانين والتشريعات، واستخدمت هذه الوسائل كلها من أجل الهيمنة على العالم الإسلامي، وتأثرت بها المجتمعات المسلمة، وأصبحت في براثن الفكر والمكر الغربي وأفكاره، فكان استعماراً أكثر مكراً من ذي قبل، احتل

العقول، وغزا الأفكار، وسيطر على الاقتصاد واستولى على الثروات، وحطم الأخلاق والقيم بإشاعة روح الاختلاط والتفسخ الاجتماعي، وروح السطحية واللامبالاة عند أبناء المسلمين[1].

وجد الفقهاء أنفسهم أمام تحد كبير في كيفية التعامل مع هذه الأفكار، ووجدوا أن دور الشريعة الإسلامية في الحياة العامة قد ضعف، وأن إثبات صلاحية الفقه الإسلامي لقيادة العالم المعاصر ومواكبته للتطورات والتكنولوجية الحديثة أصبحت على المحك، وهذا تطلب منهم إيجاد توازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية والاستفادة من التطورات الفكرية الحديثة، وصار يتعين على الفقيه المعاصر أن يكافح ليغطي كل المستجدات بأحكام فقهية تجمع بين روح الشريعة ومبادئها ونسقها المنطقي وبين التعاطي الإيجابي مع العصر والانخراط فيه؛ لأنه لو لم يفعل ذلك سوف تتهم الشريعة بأنها غير قابلة لمواجهة حاجات الحياة المتجددة، وغير قادرة على مواكبة تطورات الحياة الاجتماعية، وتتقوقع فيما فرضته عليها الدولة الحديثة (العولمة)[2].

ثانياً. التغيرات الثقافية والاجتماعية: في العقود الأخيرة شهدت المجتمعات الإسلامية تغيرات ثقافية واجتماعية ملحوظة، وهذه التغيرات تتعلق بمجموعة متنوعة من الجوانب، مثل دور المرأة؛ كان دور المرأة في السابق محدوداً بشكل كبير في المجتمعات الإسلامية، وكان يقتصر عادة على الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية وكانت المرأة معتكفة في البيت أو تعمل بالزراعة لتساعد زوجها في السراء والضراء فتكون محصناً نفسياً واجتماعياً وكانت القيمة السائدة آنذاك أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد، ومع ذلك شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في هذا الجانب، فأصبحت المرأة تشغل مواقع قيادية في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والتعليم والأعمال، وتغيرت النظرة إلى المرأة من خلال وسائل الإعلام، والتحقت بالعمل خارج البيت وحصلت على أجر نظير عملها وتساوت بالرجل، وأصبحت هناك المرأة المثقفة والعاملة، والمنتجة، والمربية والمناضلة، وغيرها مما اكتسبته من الأوصاف والمهام، وانعكست هذه التغييرات على البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية عامة[3]، فكان لا بد لهذا التغيير أن يعكس تطوراً في الفهم الشرعي لدور المرأة ضمن النصوص الدينية ومدلولاتها.

وتغيرت العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية أيضاً، فقد زاد التواصل بين الأفراد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، مما أدى إلى تغيير في أنماط التفاعل والتواصل والمواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع، وجعل العالم أكثر اندماجاً، وساهم في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، فأصبحت هذه الوسائل من أهم العوامل التي تُعَقِّد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات. كذلك تأثرت العلاقات الأسرية، حيث يتم التفكير بشكل مختلف في مسائل كثيرة مثل الزواج والطلاق وحقوق الأطفال، ووقفت الأسرة حائرة بين المحافظة على الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية الناجمة عن العولمة التي غزت العالم، وضعفت الروابط الأسرية والتواصل الأسري، وشهدت الأسرة في العالم الإسلامي مزيداً من التفكك وتراجعت سلطة الوالدين، وارتبط الزواج بالمصالح المادية والشخصية، وتأخر سن الزواج عند الأبناء، وظهر في الشباب ضعف في الوازع الديني والأخلاقي، وارتبطت العلاقات الاجتماعية بالمصالح والأرباح والمكاسب؛ فقد جاءت في إحدى الدراسات أن 20 بالمئة من الشباب الجامعي المصري يتعاطى المخدرات[4].

---

[1] المرزوقي علي الهادي،" الغزو الثقافي الغربي أسبابه ومخاطره ونتائجه"، *مجلة كليات التربية* 12/1(2018م)، 12- 13.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج،" التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث: تطويع الفقه لمقتضيات العصر"، *مجلة الأخلاق الإسلامية Journal of Islamic* 3/ 1-2 (2019م)، 64- 89.

[3] لطيفة طبال،" التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* 8/4 (2012م)، 421-423.

[4] طبال،" التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، 421.

كما تغيرت أنماط الحياة بشكل كبير، فقد زادت الهجرة والتنقل بين البلدان، مما أدى إلى تبادل الثقافات والتأثير المتبادل، وتطورت العادات الاستهلاكية وأساليب الحياة مع توفر التكنولوجيا والتقدم العلمي، فإن" البلدان المصنعة والسائرة في طريق التصنيع تزداد فيها الهوة بين المراهقين والكبار"، فالتوجيهات والإرشادات لم تعد مجدية، وانصبغ الجيل الحضري بمعايير وخواص وصفات ومعرفة العالم المعاصر[5]. في ضوء هذه التغيرات وجد الفقهاء أنفسهم أمام تحديات جديدة، حيث يحتاجون إلى إعادة النظر في بعض الأحكام الفقهية لتتوافق مع الواقع الجديد مع الحفاظ على الثوابت الشرعية. ويتطلب ذلك تفسيراً مرناً ومستنيراً للنصوص الدينية، يأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي الحالي.

ثالثاً. التحديات الداخلية: التحديات الداخلية مثل الجمود الفكري والتعصب المذهبي، تعيق عملية الاجتهاد الفقهي منذ القديم وحتى الآن،" فالتعصب المذهبي والفكري لدى بعض المسلمين جعلهم يتشددون في المسائل الخلافية، ويثرّبون على مخالفيهم ويوصدوا باب الاجتهاد، فنجم عن هذا إساءة الظن بالشرع، والرضا بالقوانين الوضعية بديلاً عن الشريعة"[6]؛ وسبب هذه الإعاقة؛ أن الاجتهاد من لوازم الأوضاع البيانية في القرآن الكريم لاستنباط الحكم الشرعي التفصيلي، واستخلاصاً للأحكام الجزئية لكل واقعة تطرأ ولم يرد بخصوصها نص، فالتعليل لا يعد أن يكون هو السبيل المتعين للاجتهاد بالرأي وهو ضرورة لا يحاد عنه، والجمود الفكري، والتعصب المذهبي معيق لذلك كله، كما أنه لا يتفق مع منهج القرآن الكريم في إقراره للأحكام على نحو كلي بداهة؛ لهذا كان الاجتهاد الفقهي المتواصل فريضة، والجمود الفقهي أو التعصب المذهبي هو اتباع للهوى لتنافيه مع الغرض الأصلي الذي جاءت من أجله الشريعة الإسلامية، فمقاصد التشريع هي كلياته المعنوية التي تفتقر دوماً إلى الاجتهاد ليتم تطبيقها على كل ما يحدث من الوقائع[7].

ويقول الشاطبي في بيان هذا المعنى عند حديثه عن الاجتهاد في تحقيق المناط: حيث" لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة...، وهو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله، ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله ...، فلا بد من هذا الاجتهاد في كل زمان؛ إذ لا يمكن حصول التكليف إلا به، فلو فرض التكليف مع إمكان ارتفاع هذا الاجتهاد؛ لكان تكليفاً بالمحال، وهو غير ممكن شرعاً، كما أنه غير ممكن عقلاً"[8]؛ لهذا كان الفقهاء بحاجة إلى تجاوز هذه العقبات من خلال تعزيز الحوار الفقهي والانفتاح على الآراء المختلفة داخل الإطار الشرعي، وهذا يمثل الوحدة الجامعة في نطاق التشريع الواحد، أما إحداث الخلاف تعصباً لرأي معين فهو يتناقض مع جوهر الشريعة التي تنبذ الاختلاف والتنازع والشقاق.

2.1. التحديات التقنية

التطور التكنولوجي السريع في العصر الحديث أوجد العديد من التحديات التي تواجه الاجتهاد الفقهي، ومن هذه التحديات التقنية:

أولاً. ظهور مسائل فقهية جديدة: التكنولوجيا الحديثة أوجدت مسائل فقهية جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل ضوابط الفتاوى عبر الإنترنت؛ حيث أصبحت هناك منصات خاصة لإصدار الفتاوى والإجابات الشرعية، والتعاملات المالية الإلكترونية كالبنوك الرقمية والعملات الرقمية والتجارة الإلكترونية التي أثرت على مسائل مثل الربا والتعاملات المالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة حيث يطرح تحديات في مجالات مثل الأخلاق والمسؤولية، فهذه المسائل تطلب من الفقهاء اجتهاداتٍ فقهيةٍ هائلةٍ وآلياتٍ وعُدَدٍ منهجية لبناء أو ترميم أبواب فقهية كاملة تُمَكِّنُ الفقه من التعامل مع هذه المسائل ولتحديد الأحكام الشرعية المناسبة لها، مثل: هل تعتبر الفتوى عبر الإنترنت

---

[5] طبال،" التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، 422.

[6] عباس علي العبيدي،" معوقات تطبيق الخطاب الشرعي وسبل معالجتها"، *مجلة رماح للبحوث والدراسات* 1/1 (2021م)، 241- 261.

[7] فتحي الدريني، *بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله* (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 2008م)، 87.

[8] إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، *الموافقات*، تحقيق: مشهور بن حسن، (القاهرة: دار ابن عفان، الطبعة1، 1997م)، 5/ 11- 18.

ملزمة؟ وما هي معايير الجودة للمواقع الشرعية؟ وما هي الأحكام الجديدة المناسبة للتعامل مع هذه التقنيات المالية المعاصرة؟ وهل يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى أو تحليل المسائل الفقهية؟ وغيرها من الاجتهادات المعاصرة[9].

علاوة على ذلك تعين على فقهاء العصر فهم واقع الناس ومراعاته أكثر من ذي قبل، ولا سيما الضرورات والحالات الاستثنائية والأعذار، والعمل بالتوجيه القرآني:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾[البقرة 185/2]، والتوجيه النبوي:" يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا"[10]، وأن تكون الفتاوى التي تصدر مربوطة بالنصوص الشرعية أصالة وتفريعاً، فذلك أبعد عن الانزلاق والتميع واتباع الهوى والسلامة من الجمود والتعصب المقيت[11]؛ للتطور الهائل والتغيير السريع الذي أصبح أكبر سمة لهذا العصر، قال ابن القيم:" ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو: فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يَعْدَمْ أجرين أو أجراً"[12].

ثانياً. التغيرات في وسائل الاتصال:

ينعكس تطور التكنولوجيا والتغيير في الوسائل الاتصال على علاقات الإنسان بالمجتمع والكون، والتطور التكنولوجي يسهم في تسريع الحياة ويضيف مشاكل جديدة أو يوسع نطاق المشاكل القديمة، كما أنه قد يحل مشاكل قائمة أو يسهل التعامل معها، وهذا التغيير يؤثر على الأحكام الاجتهادية في الشريعة الإسلامية، مما يعكس مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على التكيف مع المستجدات، بينما تبقى الأصول ثابتة.

من أبرز الأمثلة على هذا التغيير هو مسألة تحديد القبلة في الصلاة، يُعتبر استقبال القبلة شرطاً أساسياً للصلاة، وقد تم التأكيد على ذلك من قبل الفقهاء، ومع ظهور وسائل حديثة مثل البوصلة وأنظمة تحديد المواقع (GPS)، أصبح بالإمكان تحديد اتجاه القبلة بدقة، مما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان استخدام هذه الوسائل يجعل من الغائب عن الكعبة كالمشاهد لها؟ لقد فتحت هذه المسألة نقاشات فقهية حول مشروعية الاعتماد على هذه الوسائل، حيث أيدت بعض الفتاوى استخدام الأجهزة الحديثة في تحديد القبلة[13].

بالإضافة إلى ذلك، تتعلق التطورات في وسائل النقل بمسألة الإحرام للحج، مع الاعتماد المتزايد على الطيران، نشأت تساؤلات حول تحديد مواقيت الإحرام للمسافرين جواً، مما دفع الفقهاء للاجتهاد في هذا الأمر، فبينما يرى بعضهم ضرورة الإحرام عند المرور بالمواقيت، ويعبر الآخرون عن رأيهم بأن القادمين جواً قد يحتاجون لمواقيت جديدة تتناسب مع وسائل النقل الحديثة.

وفي مجال المعاملات، تطورت وسائل الاتصال وأصبحت تُستخدم في إبرام العقود، حيث اعتبر مجمع الفقه الإسلامي أن التعاقد عبر الهاتف والوسائل الحديثة يُعتبر تعاقداً بين حاضرين، مما يتيح سرعة الإنجاز ويسهل العمليات التجارية.

كما ناقش الفقهاء أيضاً مسألة نفقة التداوي للزوجة، حيث أصبح العلاج ضرورياً في ظل الظروف الحالية وأساسيات الحياة، في حين أن الفقهاء لم يكن يعدونها من الحاجات الأساسية كالطعام والغذاء، فقد قرر أكثرهم أن تداوي الزوجة من نفقتها وليست واجبة على

---

[9] حسين محمد بيومي الشيخ." أثر التكنولوجيا الحديثة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة"، *مجلة الدراية* 2/21 (2021)، 2/ 133- 185.

[10] محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (دمشق: دار ابن كثير، الطبعة5، 1993م)، باب ما كان النبي يتخولنا بالموعظة، 1/ 3869.

[11] شافي مذكر السبيعي،" الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية"، *مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل*، تحرير: خليفة القصار (السعودية: جامعة القصيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2013م)، 922.

[12] ابن قيم محمد بن أبي بكر بن أيوب، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، تحقيق: أبو عبيدة مشهور (الدمام: دار ابن جوزي، الطبعة1، 2020م)، 2/ 165.

[13] هشام آل الشيخ، أثر التقنية الحديثة في الخلاف الفقهي (الرياض: مكتبة الرشد، 2006م)، 154- 172.

الزوج، وقد تزايدت المطالب في العصر الحديث بأن يتحمل الزوج نفقات العلاج، مستندين إلى تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومسألة إسقاط الجنين بتحديد عمره بالوسائل الحديثة، ومسألة المدى القصوى للحمل.

وفي مجال الجنايات والمعالجات تطورت وسائل الاتصال وكشفت إمكانية شق بطن المرأة الميتة لإنقاذ جنين حي، حيث أجاز بعض الفقهاء هذا الفعل نظراً لأهميته في الحفاظ على حياة معصوم، مبرزين تقدم الجراحة الحديثة وأنه دليل قوي يرجح قول من أجاز ذلك. وكذا إمكانية إجراء القصاص في العظام، مشيراً إلى أن التطورات الطبية قد تجعل من الممكن إجراء القصاص بطريقة دقيقة وآمنة. وكذا في مسألة نقل وزراعة الأعضاء، حيث أجاز بعض الفقهاء هذا الإجراء في حالات الضرورة، مع مراعاة المبادئ الإسلامية المتعلقة بالإيثار والتضحية، ومن هذه المسائل مسألة استخدام القرائن المستحدثة مثل البصمة الوراثية في الإثبات، وأشارت التكنولوجيا إلى ضرورة اتباع إجراءات علمية دقيقة لضمان مصداقية الأدلة، وغيرها من المسائل الكثيرة التي سببت التغيير في وسائل الاتصال إلى تطورها وإيجاد تحديات جديدة[14].

تظهر هذه الأمثلة كيفية تأثير التغير في وسائل الاتصال على الفقه الإسلامي، كما انها أوجدت تحديات جديدة في كيفية التواصل ونشر الفتاوى، وتطلب هذا من الفقهاء إيجاد أساليب متنوعة وحديثة لضمان وصول الفتاوى بشكل صحيح وموثوق للمستفتي، مع الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية له، والاستجابة للاحتياجات المعاصرة، وقدرة الشريعة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والبيئية.

ثالثاً. التحديات الأمنية والأخلاقية:

أدى التطور السريع في التكنولوجيا الحديثة إلى ظهور مجموعة جديدة من التحديات الأمنية والأخلاقية، والتي تشمل الجرائم الإلكترونية، مثل الاحتيال الرقمي والتسلل إلى البيانات الشخصية، فضلاً عن استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الحساسة. واستدعت هذه الظواهر من الفقهاء ضرورة التفكير العميق وتطوير أحكام شرعية تتلاءم مع تلك التحديات، بهدف حماية المجتمع من المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم الحديثة.

وأوجبت على الفقهاء توجيه الأفراد في كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل آمن، بحيث يتم تحقيق التوازن بين الأمان الشخصي والحريات العامة، وتطلب الأمر وضع إرشادات واضحة حول كيفية حماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى استراتيجيات فعالة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ومعالجة قضايا الاحتيال الإلكتروني من منظور الشريعة الإسلامية الذي يستدعي التفاعل بين المعرفة الشرعية والمعرفة التقنية.

كما يُعتبر إنشاء مراكز متخصصة تجمع بين الجوانب الشرعية والتقنية ضرورة ملحة. يمكن لهذه المراكز أن تُساهم في تطوير برامج وتطبيقات ذكية تسهم في دعم العلوم الشرعية، وبخاصة الفقه، مما يسهل على المجتمع التعامل مع التحديات الجديدة بطرق تضمن الحفاظ على القيم والمبادئ الإسلامية[15].

3.1. التحديات القانونية

الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث يواجه العديد من التحديات القانونية التي تتطلب من الفقهاء إيجاد أدوات وأساليب لمواجهة هذه التحديات والمشاكل. ومن أهم هذه التحديات:

أولاً. التشريعات الوطنية والدولية:

[14] مصطفى مخدوم،" تطور الوسائل وأثره في حكم الشرعي"، *مجلة المرقاة* 8/ 8 (2022م)، 84- 98؛ والحاج،" التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث"،64-89.

[15] بيومي الشيخ،" أثر التكنولوجيا الحديثة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة"، 133- 185.

مع تقدم الدول الحديثة برزت مجموعة من التشريعات الوطنية والدولية التي قد تتعارض أحياناً مع الأحكام الشرعية، ومن أبرز هذه التشريعات: قوانين حقوق الإنسان الدولية مثل إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948م، الذي يضمن الحقوق الأساسية مثل حرية الرأي والتعبير والمساواة بين الجنسين[16]. هذه الحقوق قد تتعارض في بعض من الأحيان مع بعض الأحكام الشرعية.

ومن ضمنها قوانين الشذوذ الجنسي؛ حيث يتم تجريم التمييز ضد الأفراد في العديد من الدول الغربية بناءً على ميولهم الجنسية، مما يعارض بعض الأحكام الشرعية التي تحرم المثلية الجنسية، وهذه التشريعات تمنح الأفراد حقوقًا قانونية تحميهم من التمييز، وهو ما يتعارض مع بعض المبادئ الإسلامية[17].

كذلك قوانين حرية التعبير في بعض الدول تضمن حرية التعبير بشكل واسع، ما قد يتعارض مع بعض الأحكام الشرعية التي تمنع التشهير أو الإساءة إلى الرموز الدينية أو انتقاد الدين علنًا.

وأيضاً التشريعات المتعلقة بالإجهاض؛ تسمح بعض الدول بالإجهاض في حالات معينة أو بشكل كامل، في حين أن الشريعة الإسلامية تحرم الإجهاض إلا في حالات محددة، مثل تهديد حياة الأم[18]

وبالإضافة إلى قوانين مكافحة الإرهاب وتمويله؛ حيث تسبب بعض التشريعات الدولية ضد تمويل الإرهاب في صعوبة للأنشطة الخيرية الإسلامية التي تعتمد على الزكاة والصدقات، خاصة إذا كانت تقتصر على مجتمعات معينة أو مناطق جغرافية.

هذا التحدي تطلب من الفقهاء بذل جهود كبيرة لإيجاد توازن دقيق بين الالتزام بالشريعة الإسلامية واحترام القوانين الوطنية والدولية. ويحتاج الفقهاء إلى الحوار المفتوح مع المشرعين والمجتمع المدني لتطوير فقه متجدد يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. بحيث يمكن أن يسهم هذا الحوار في صياغة تشريعات تعكس قيم الشريعة الإسلامية، مع احترام الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية. إضافة إلى ذلك يتطلب منهم أن تُعزز الجهود الرامية إلى توعية المجتمع حول كيفية تحقيق هذا التوازن، مما يسهل فهم الأبعاد المختلفة للقضايا المطروحة، ويُساعد في تقديم رؤية شاملة تدعم التنمية المستدامة والتعايش السلمي[19].

ثانياً. التحديات في تطبيق الأحكام الشرعية:

شهد التاريخ البشري أسعد فتراته حينما احتكم الناس إلى شريعة الإسلامية المطهرة، وتعد القرون الثلاثة الأولى من عصر هذه الأمة خير مثال على ذلك. واطمأنت نفوسهم لتطبيقها، حيث نعمت بالأمن والإيمان والسلامة والاستقرار وساد العدل والإخاء في المجتمع الإسلامي بأسره؛ لأنه دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ومع توالي انحطاط الأمة وبروز دويلات إسلامية متناحرة وما خلفه الاستعمار من آثار التبعية الثقافية والإيديولوجية عرفت المجتمعات الإسلامية تعطيلاً للنصوص الشريعة، ونشأ هذا التعطيل بسبب الابتعاد عن الأصول التشريعية من طرف، وشيوع التعامل بالقوانين الوضعية من طرف آخر، إضافة إلى تراجع الفكر الإسلامي الاجتهادي، الذي يبتكر من حين إلى آخر آليات فهم الخطاب الشرعي وآليات تطبيق الشريعة في الواقع من جهة ثالثة[20].

أما اليوم فقد واجه الاجتهاد المعاصر تحديات قانونية عديدة في تطبيق الأحكام الشرعية بسبب الفجوة بين النصوص الثابتة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، فالقضايا الحديثة مثل التكنولوجيا والجرائم الإلكترونية تحتاج إلى تفسيرات جديدة لمبادئ الشريعة،

---

16 الأمم المتحدة،" الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، *موقع un* (تاريخ الوصول: 23/ 12/ 2024م).

17 علاء فتحي الجنايني،" المثلية الجنسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان والشرائع السماوية"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية* 42/1 (2023)، 657- 749.

18 رضا الشمري،" بين المشروعية والحظر قوانين الإجهاض في الغرب والدول العربية"، *موقع الحرة* (تاريخ الوصول: 2024/12/23م).

19 الحاج،" التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث"،64- 89.

20 العبيدي،" معوقات تطبيق الخطاب الشرعي وسبل معالجتها"، 241- 261.

وتتطلب توازناً بين الأصالة والمعاصرة. وكذلك قضايا التعليم ومناهجه؛ فبعض الدول التي تعتمد التعليم المدني يتم استبعاد المواد الدينية من المناهج الدراسية أو تُفرض قوانين تتعلق بإلزامية تدريس مناهج معينة، مما قد يتعارض مع تطبيق الشريعة في مجالات التعليم[21].

كما أن نقص الأدوات الفعالة لتفسير النصوص يؤدي إلى تباين الفتاوى بين العلماء، ويسبب ارتباكاً في المجتمع. كذلك يساهم التباين الثقافي والاجتماعي في تعقيد عملية الاجتهاد، مع زيادة الضغوط من الجهات الحكومية والمجتمعية لتطبيق مرونة أكبر في الأحكام الشرعية.

ثالثاً. التحديات في مجال الأحوال الشخصية:

تعتبر مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج، والطلاق، والميراث من الموضوعات الحساسة والمهمة في حياة الأفراد، حيث تحدد هذه القضايا الأُطر القانونية والاجتماعية التي تنظم العلاقات الأسرية. ومع ذلك، فإن هذه المسائل تواجه تحديات قانونية كبيرة في بعض الدول التي تعتمد على نظم قانونية مدنية تختلف في بعض من جوانبها عن أحكام الشريعة الإسلامية. فالميراث مثلاً في بعض الدول تعتمد على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث، وهو ما يتناقض مع الأحكام الشرعية التي تحدد نصيب الذكور والإناث بشكل مختلف، حيث يُعطى الرجل ضعف ما يُعطى للمرأة في بعض الأحوال.

كما تتيح بعض القوانين الوطنية الطلاق بناءً على رغبة الزوجة فقط أو بالاتفاق بين الزوجين دون الحاجة إلى إثبات سبب شرعي، بينما تفرض الشريعة الإسلامية شروطًا معينة لهذا الحق مثل الأسباب الشرعية الموجبة للطلاق والعدة وغيرها، وبعض الدول ربما تشترط أن يكون الزواج مدنيًا بدلًا من الزواج وفقًا للشريعة الإسلامية التي تشترط الولاية والديانة وتطبيق آلية الشهادة وبعض ألفاظ مخصوصة للتعبير عن عقد الزواج[22].

هذه التحديات استوجب على الفقهاء والمجتهدين إيجاد اجتهادات فقهية تتماشى مع الظروف المعاصرة، وأوجبت عليهم العمل على تطوير حلول قانونية مبتكرة تحمي حقوق الأفراد وتضمن تطبيق الشريعة بشكل يتناسب مع المتغيرات القانونية والاجتماعية. فالحاجة إلى تحقيق التوازن بين الالتزام بالشريعة الإسلامية واحترام القوانين المدنية تُعد أمراً ضرورياً لضمان العدالة في العلاقات الأسرية. لذا من الضروري على الفقهاء أن يساهموا في تعزيز وعي الأفراد حول حقوقهم القانونية، وأن يقدموا توجيهات واضحة تتعلق بكيفية التنقل بين القوانين المدنية والأحكام الشرعية؛ لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد وضمان تطبيق العدالة في جميع جوانب الأحوال الشخصية.

رابعاً. التحديات في مجال المعاملات المالية:

التعاملات المالية الحديثة والاقتصاد من أهم نظم الحياة التي فرضتها الحضارة الحديثة، وتمثل البنوك ومعاملات التأمين والاستثمارات قضايا رئيسية تحتاج إلى اجتهادات فقهية تتناسب مع القوانين المالية الوطنية والدولية، وتحتاج إلى تكييف أحكام فقهية لها ضمن نظم الإسلام المالية.

يتميز عصرنا الحالي بتطورات كبيرة في مجالات الاقتصاد والمال، حيث ظهرت أشكال جديدة من المؤسسات الاقتصادية لم تكن معروفة في الماضي، من أبرز هذه المؤسسات والشركات الحديثة مثل: شركات المساهمة وشركات التوصية، التي تتعامل مع رؤوس أموال ضخمة وتعمل على تنظيم النشاط التجاري بطرق مبتكرة، كما أن قطاع التأمين شهد توسعاً كبيراً، حيث تنوعت أنواعه ليشمل تأمين الحياة وتأمين الممتلكات، مما يسهم في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر المالية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب البنوك دوراً حيوياً في الاقتصاد الحديث،

[21] كمال حبيب،" مناهجنا آخر الحصون مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي"، *موقع صيد الفوائد* (تاريخ الوصول: 2024/12/23م).

[22] خليل حسب،" قانون الأحوال الشخصية بين الأصالة والتجديد دراسة فقهية مقارنة"، *جامعة ميسان*، كلية القانون (تاريخ الزيارة: 23/12/ 2024).

حيث تفرعت لتشمل أنواعاً متعددة، مثل البنوك العقارية، والصناعية، والزراعية، والتجارية، والاستثمارية، وتقدم هذه البنوك خدمات متنوعة تشمل الحسابات الجارية، والودائع، والقروض، والتحويلات المالية، وإصدار خطابات الضمان. كل هذه الأنشطة تتطلب إطاراً قانونياً يتماشى مع الأحكام الشرعية؛ لذا يواجه الفقهاء تحدياً كبيراً يتمثل في ضرورة تطوير أحكام شرعية جديدة تتناسب مع هذه التطورات، بحيث تكون هذه الأحكام قادرة على مواكبة القوانين المعاصرة وتحقيق العدالة المالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حتى يتمكن المسلمون في الاستفادة من هذه الخدمات دون الوقوع في مخالفات شرعية.

ومن التحديات المالية التي تتطلب دراسات جادة ومتواصلة مسألة الزكاة في النقود الالكترونية المعاصرة، والتأمينات بأنواعها المختلفة، والصرف والعملات الرقمية، والذهب ومسائله الشائكة ككونه مازال نقداً وعملة ومعياراً وثمناً أم أنه تخلف عن ركب الحضارة وأصبح يقوّم بغيره من العملات؟ والديون بالعملات المالية المعاصرة وتدهور قيمتها، وبأي طريقة يمكن استيفاء الديون بها؟ والنقود الورقية ومدى وجوب الزكاة وجريان الربا فيها وقضاء الديون بها[23].

ويمكن أخيراً القول: إن هناك تحديات فكرية وثقافية وتحديات تقنية وأخرى تحديات قانونية تواجه الاجتهاد الفقهي في العصر الحديث وتحتاج من الفقهاء المزيد من الاجتهاد وتطويره وإيجاد توازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية واحترام القوانين الوطنية والدولية، مع الالتزام بالثوابت الشرعية.

الحلول المقترحة للتحديات السابقة

هناك العديد من الحلول المقترحة إزاء هذه التحديات التي تواجه الاجتهاد الفقهي المعاصر، وتلعب دوراً عظيماً في تطوير الاجتهاد وتقدمه، ومن هذه الحلول المقترحة:

1.2. دور المجامع الفقهية والمؤسسات الأكاديمية في تطوير الاجتهاد الفقهي

لقد أحدث التطور الكبير في التكنولوجيا المعاصر ظهور مستجدات ونوازل بأعداد هائلة، وصار لتصدي لها من أهم مهام العلماء والفقهاء، وهذا جعل الحاجة ملحة إلى وجود مؤسسات ومجامع فقهية يلتقي فيها الفقهاء وجهاً لوجه أو من خلال الاتصال بوسائل الاتصال الحديثة يبدون الآراء ويتبادلون الأفكار لإيجاد الحلول والأحكام لوقائع المستجدة؛ واستجابة لهذه التحديات ظهر نشاط فقهي مع نشوء هذه المؤسسات الأكاديمية والمجامع الفقهية المتخصصة بدءاً من مجمع البحوث في الأزهر الشريف سنة 1916م، مروراً بالمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة عام 1978م وتأسيس مؤسسات متخصصة بالفقه الإسلامي وأصوله مثل كلية الشريعة بجامعة دمشق سنة 1954م، وغيرها بعد أن كان محصوراً في مؤسسات تقليدية على رأسها الأزهر الشريف في مصر[24]؛ فأصبح أثر هذه المؤسسات والمجامع لا يكاد يحصر، سواء على مستوى الفتاوى، وتحقيق اجتهادات جماعية، أو على مستوى الأبحاث وتطوير الفقه الإسلامي، أو تقديم الحلول للمشكلات المستجدة والنوازل الفقهية، والتواصل مع المؤسسات الدولية والمحلية.

والمجامع الفقهية تلعب دوراً حيوياً في تطوير الاجتهاد الفقهي لمواكبة التحديات المعاصرة، وهذه المجامع تجمع بين العلماء والفقهاء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي لمناقشة القضايا الفقهية المستجدة وإصدار الفتاوى الجماعية، ومن الأدوار الرئيسية التي تقوم بها المجامع الفقهية:

---

[23] أحمد عبود علوان،" ضوابط الاجتهاد المعاصر في المستجدات الفقهية"، *مجلة العلوم الإسلامية* 3/1 (2022م)، 391- 410؛ ويوسف القرضاوي، *الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر* (كويت: دار القلم، الطبعة1، 1996م)، 102، 103.

[24] مصطفى أحمد زرقا، *المدخل الفقهي العام* (دمشق: دار القلم، الطبعة 2، 2004م)، 1/ 250.

أولاً. تحقيق الاجتهاد الجماعي: الاجتهاد الجماعي هو أحد أهم أدوار المجامع الفقهية، من خلال جمع العلماء والفقهاء من مختلف التخصصات والمذاهب، حيث يتمكن المجمع من إصدار فتاوى جماعية تعكس تنوع الآراء الفقهية وتحقق التوازن بين مختلف المدارس الفقهية، ويحقق مبدأ الشورى في الاجتهاد، ويسد إلى حد كبير الفراغ الذي يحدثه غياب المجتهد المطلق، والاجتهاد الجماعي يزيد من الثقة في نفس المجتهد والقارئ والمستفتي، ويعزز من مصداقية الفتاوى ويزيد من قبولها بين المسلمين؛ لأنه يكون أكثر دقة وإصابة من الاجتهاد الفردي[25].

ثانياً. توحيد أطر الفتاوى: تسهم المجامع الفقهية في تقليل التباين الفقهي الذي يسبب الفوضى، دون فرض رأي واحد على جميع المجتمعات، من خلال فتاوى جماعية تعكس المبادئ الأساسية للشريعة، وتوحد رؤيتها فيما يحل مشاكلها، وتضع أطراً عامة للفتاوى مع مرونة تسمح بالاجتهادات المختلفة وفقًا لاختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية، وتقلل التباين بين الفتاوى الفردية المتناثرة، وتبني على ذلك توحيدها في المواقف والتعاملات، وتبتعد المجامع عن التشرذم والشقاق الذي يؤدي إلى التفرقة في الأفكار، والتشتت في الصف، والتضارب في الأحكام، مما يؤدي إلى حيرة الناس في أمورهم؛ فتوحيد أطر الفتاوى يساعد في تحقيق الاستقرار الفقهي، والتوازن بين توحيد الرؤية الفقهية واحترام تنوع الحاجات المجتمعية، مما يقلل من الفوضى الفقهية التي قد تنشأ بسبب تعدد الفتاوى المتناقضة[26].

ثالثاً. مواجهة النوازل الفقهية: المجامع الفقهية تتصدى للنوازل الفقهية، وهي القضايا المستجدة التي لم تكن موجودة في العصور السابقة، من خلال البحث والدراسة يتمكن العلماء من إصدار فتاوى تتناسب مع الواقع المعاصر وتحقق مصلحة المسلمين، وهذا يشمل قضايا مثل التكنولوجيا الحديثة، والطب، والاقتصاد، والسياسة[27].

رابعاً. التواصل مع المؤسسات الدولية: المجامع الفقهية تلعب دوراً مهماً في التواصل مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. من خلال هذا التواصل يمكن للمجامع الفقهية تقديم الرؤية الإسلامية حول القضايا العالمية والمساهمة في الحوار بين الأمم والثقافات.

خامساً. تطوير الفقه الإسلامي: من خلال البحث والدراسة المستمرة، تسهم المجامع الفقهية في تطوير الفقه الإسلامي وتحديثه بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، وهذا يساعد في الحفاظ على حيوية الفقه الإسلامي وقدرته على التكيف مع التحديات المعاصرة[28].

إذاً فالمجامع الفقهية والمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تطوير الاجتهاد الفقهي إزاء التحديات المعاصرة من خلال تحقيق الاجتهاد الجماعي، ومواجهة النوازل الفقهية، وتوحيد أطر الفتاوى، والتواصل مع المؤسسات الدولية، وتطوير الفقه الإسلامي، كما تسهم في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الثوابت الشرعية ومواكبة التغيرات الحديثة.

2.2. دور العلماء والمفكرين في تطوير الاجتهاد الفقهي

يؤدي العلماء والمفكرون دوراً أساسياً في تطوير الاجتهاد الفقهي لمواجهة التحديات المعاصرة، وهذا الدور يتجلى في عدة جوانب رئيسية، منها:

أولاً. البحث العلمي والتأصيل الفقهي:

واجه العلماء والمفكرون التحديات السابقة من خلال آليات عدة من أهمها القيام بإجراء البحوث العلمية والدراسات الفقهية التي تهدف إلى تأصيل الأحكام الشرعية وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات، والتأصيل الفقهي هو مفهوم منهجي يقصد به البحث عن أصل

---

[25] غانم غالب غانم، *المجامع الفقهية وأثرها في الاجتهاد المعاصر* (القدس: جامعة القدس، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة ماجستير، 2021م)، 26.

[26] شعبان محمد إسماعيل، *الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه* (بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة 1، 1998م، 27- 29؛ وغانم، المجامع الفقهية وأثرها في الاجتهاد المعاصر، 27.

[27] صالح بن حميد،" الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر"، *موقع المسلم* (تاريخ الوصول: 31/08/ 2024م).

[28] طالب بن محفوظ،" المجامع الفقهية: إحياء دور الاجتهاد الجماعي وترسيخه لبحث النوازل"، *موقع عكاظ* (تاريخ الوصول: 31/ 08/ 2024م).

أو جذر فقهي ملائم لحكم مسألة مستجدة لم ترد في أبواب الفقه وليس له أصل مباشر فيه، وذلك لبناء حكم شرعي عليه، وبناء الحكم يجب أن يتم بالنظر في الفروع من جهة، بالاستناد إلى مستخلصات العموميات المعنوية الثابتة من جهة أخرى، ثم بعد ذلك يتم التفريع عليهما، بهذه المنهجية التي تمنع التناقص بين الجزئي والكلي، وتحافظ على وحدة التشريعية وبعبارة أخرى تكييف المسألة الفقهية المعاصرة في إطار نسق الشريعة ومنطقها[29]. وهذا يشمل دراسة النصوص الشرعية وتحليلها، وكذلك دراسة الواقع المعاصر لفهم التحديات الجديدة التي تواجه المسلمين؛ لتحقيق استمرار قدرة الفقه على مد المؤمنين بالأحكام وإبقائهم تحت مظلة الدين، وإثبات صلاحيته للزمان المعاصر كما كان في الأزمنة الغابرة.

فكان على العلماء والمفكرين أن يواجهوا الحياة في العصر الحاضر مواجهة فعلية، لا سيما في القضايا الجديدة المعقدة، في سائر النواحي، وذلك بوضع هذه القضايا على بساط البحث، في ضوء الضوابط الشريعة ومقاصدها ببذل أقصى جهد لديهم إلى معرفة حكم الله تعالى في كل واحدة منها، وليكن ذلك من خلال الاجتهاد الفقهي الجماعي والشورى، وفي كل قطر من أقطار المسلمين، وبالاشتراك بين أولي الأمر من العلماء والمفكرين وبما يتحقق ذلك أحياناً في لجان فتوى، وأحياناً في المجالس التشريعية وأحياناً في المؤتمرات الفقهية، بشرط أن يكون هؤلاء على خبرة بشؤون الحياة أيضاً وأن يستعينوا بأصحاب الخبرة العلمية والحياتية إذا احتاجوا إلى ذلك، لأنهم لو فعلوا لخرجوا بنتائج علمية تجعل الفقه الإسلامي قادراً على أن يحكم بما يسعد البشرية، وأن يرسخ في بيئاتهم مقومات الحضارة الإنسانية، فضلاً عما يتبع ذلك، من تبصير المسلمين بحقيقة الإسلام، في الفكر والتطبيق، والسلوك، ويقطع على كل مشاغب شغبه وتلجئ كل معارض إلى القول بأن الاجتهاد الفقهي لا يزال قائماً، وتصديقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم:" لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله"[30].

ثانياً. التعليم والتوعية: يساهم العلماء والمفكرون كثيراً في تعليم المسلمين وتوعيتهم بأهمية الاجتهاد الفقهي، من خلال المحاضرات والدروس والكتب والمقالات، ويسهمون في نشر المعرفة الفقهية وتعزيز الفهم الصحيح للشريعة الإسلامية بين الناس[31].

ثالثاً. التجديد الفقهي: التجديد الفقهي هو عملية مستمرة يقوم بها العلماء والمفكرون لتحديث الفقه الإسلامي بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، وهذا يتطلب منهم الاجتهاد في تفسير النصوص الشرعية بطرق جديدة ومبتكرة، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية.

رابعاً. التواصل مع المؤسسات الفقهية: العلماء والمفكرون يتعاونون مع المجامع الفقهية والمؤسسات الدينية لتطوير الاجتهاد الفقهي، من خلال هذا التعاون يتمكنون من تبادل الأفكار والخبرات والمساهمة في إصدار الفتاوى الجماعية التي تعكس تنوع الآراء الفقهية وتحقق التوازن بين مختلف المدارس الفقهية.

خامساً. مواجهة التحديات المعاصرة: العلماء والمفكرون يتصدون للتحديات المعاصرة التي تواجه المسلمين، مثل قضايا التكنولوجيا الحديثة، والطب، والاقتصاد، والسياسة، من خلال الاجتهاد الفقهي، ويسعون إلى إيجاد حلول شرعية تتناسب مع هذه التحديات وتحقق مصلحة المسلمين[32].

---

[29] فتحي الدريني، *بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله*، 99.

[30] الدريني، *بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله*، 95؛ ومحمد سلام مدكور، *مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية* (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة1، 1973م)،2/424.

[31] سعيد شبار،" الاجتهاد والتجديد وأصول الفقه في فكرنا المعاصر الاجتهاد الجماعي نموذجاً"، *موقع الرابطة المحمدية للعلماء* (تاريخ الوصول: 08/31/ 2024م).

[32] صالح بن حميد،" الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر"، *موقع المسلم* (تاريخ الوصول: 08/31/ 2024م).

هكذا يظهر أن العلماء يعكفون على تحقيق توازن دقيق بين الأصول الشرعية والتطورات الحديثة لمواكبة التحديات المعاصرة من خلال البحث العلمي، والتجديد الفقهي، والتعليم والتوعية، والتواصل مع المؤسسات الفقهية، ومواجهة التحديات المعاصرة.

3.2. أهمية التعاون بين العلماء والتقنيين في تطوير الاجتهاد الفقهي

التعاون بين العلماء والتقنيين أصبح ضرورة ملحة في العصر الحديث لتطوير الاجتهاد الفقهي بما يتناسب مع التحديات المعاصرة، وهذا التعاون يمكن أن يسهم في تحقيق فهم أعمق للقضايا المستجدة وتقديم حلول شرعية مبتكرة. ومن أهم الجوانب الرئيسية لهذا التعاون:

أولاً. فهم التقنيات الحديثة:

يمتلك التقنيون معرفة عميقة بالتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والتكنولوجيا الحيوية، مما يستوجب على الفقهاء الرجوع إلى ذوي الخبرة والاختصاص، سواء من التقنيين أو غيرهم، في جميع المسائل المستجدة والنازلة، ويتعين على الفقهاء أن يأخذوا في اعتبارهم المعطيات الجديدة للتكنولوجيا في كل قضية، فيكون حكمهم مستنداً إلى رؤية واضحة للموضوع وإلمام شامل بأبعاده.

إن اختلاف آراء الفقهاء في العديد من القضايا الفقهية يعود غالباً إلى عدم وضوح المسألة بالنسبة للبعض ونقص المعلومات، وليس إلى طبيعة الحكم الشرعي نفسه؛ لذا يجب على الفقهاء أولاً أن يتضح لهم الموضوع ويكونوا ملمين به، ثم يقوموا بإنزال الحكم الشرعي من المصادر الشرعية المناسبة، ولقد أحسنت المجامع الفقهية المعاصرة التصرف عندما تعرض المسائل على أهل الخبرة لتقديم صورة دقيقة وواضحة، وبعد ذلك يتناول الفقهاء القضية مستندين إلى تلك الرؤية، ليبينوا الحكم الشرعي وفق ما أوضحته آراء ذوي الاختصاص، وينظروا في تأثير ذلك على الأحكام[33].

وهذا لا يعني أن يتدخل التقنيون وأهل الخبرة وأصحاب التخصصات العلمية والتكنولوجية في إصدار الحكم الشرعي، لأن للاجتهاد الفقهي شروط وضوابط لا يمتلكها هؤلاء، وإنما يتحقق التطوير في مجال الاجتهاد الفقهي من خلال تعاون العلماء مع غيرهم، ويمكن للتقنيين توضيح كيفية عمل هذه التقنيات وتأثيرها على المجتمع، مما يساعد الفقهاء في إعداد أبحاث دقيقة ومبنية على فهم شامل للتكنولوجيا.

ثانياً. تطوير حلول شرعية مبتكرة:

التعاون بين العلماء والتقنيين يمكن أن يؤدي إلى تطوير حلول شرعية مبتكرة تتناسب مع التحديات المعاصرة، من خلال استخدام أحدث الوسائل للبحث ونشر الدين والفقه والعمل على ابتكار التطبيقات والبرنامج التي تيسر على الناس العلم بدينهم من أيسر الطرق وأسهلها، ووصول الباحثين والفقهاء إلى المراجع والأبحاث التي تهمهم في أسرع وقت وأسهل طريقة، واستخدام الأدوات والمكتشفات العلمية والمخترعات، على سبيل المثال؛ في مجال التمويل الإسلامي، يمكن للتقنيين تطوير أدوات مالية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بينما يقوم العلماء بتقييم هذه الأدوات وإصدار الفتاوى المناسبة لها، وفي مجال الطهارة بالمياه المعالجة وصلاحيتها للاستخدام، يمكن للتقنيين إيجاد وسائل كثيرة ومتطورة لتنقية المياه مما طرأ بها من النجاسات وتخليصها منها بعد مرورها بعدة من مراحل متنوعة من التقنية، وهنا يأتي دور الفقهاء في ترجيح أحد رأيي الفقهاء القدماء في مسألة الاستحالة في ضوء ما توصل إليه التكنولوجية الحديثة في هذا المضمار، وفي مجال حمل المرأة وأقصى مدة الحمل حيث أكد التقنيون على أن مدة الحمل لا تزيد على مدة معلومة ولا تنقص عنها ولهم وسائل في إثبات ذلك، وعندها يستطيع الفقهاء في ضوء ما توصلت إليه التكنولوجيا وأكده الاختصاصيون على ترجيح رأي فقهي على آخر، وهناك مسائل كثيرة من هذا الباب كالمسائل المتعلقة بالخنثى المشكل وغيرها[34].

---

[33] بيومي الشيخ،" أثر التكنولوجيا الحديثة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة"، 146، 147.

[34] صالح بن حميد،" الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر"، *موقع المسلم* (تاريخ الوصول: 31/08/ 2024م)؛ وبيومي الشيخ،" أثر التكنولوجيا الحديثة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة"، 169- 176.

ثالثاً. تعزيز التعليم والتوعية:

التعاون بين العلماء والتقنيين يمكن أن يسهم في تعزيز التعليم والتوعية بين المسلمين حول القضايا الفقهية المتعلقة بالتكنولوجيا. من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، يمكن نشر المعرفة الفقهية والتقنية بين الناس، مما يساعدهم في فهم التحديات المعاصرة والتعامل معها بشكل صحيح.

يمكن القول هنا: أن التعاون بين العلماء والتقنيين له دور هام في تطوير الاجتهاد الفقهي لمواجهة التحديات المعاصرة؛ من خلال فهم التقنيات الحديثة، وتطوير حلول شرعية مبتكرة، وتعزيز التعليم والتوعية، مما يمكن من تحقيق توازن بين التقدم التكنولوجي والقيم الإسلامية.

4. حاجة العصر إلى اجتهاد فقهي يجمع فقه النص وفهم الواقع

لا يخفى على العاملين في حقل البحث العلمي الفقهي أن السبب في ازدهار الفقه الإسلامي وتطور الاجتهاد فيه في عصوره الذهبية وما تلاها هو مقدرة الفقيه على الجمع بين فقه النص وفقه الواقع، فقد مرَّ بنا أن الفقيه لا يتمكن من الحكم والاجتهاد بحق حتى يجمع إلى جانب فهمه للنصوص الشرعية الفقه بالواقع والفهم فيه ثم تنزيل الفقه الأول- حكم الله ورسوله- على الثاني- الواقع-، وبعبارة أخرى: أن يعلم كيفية تطبيق النص على الواقعة وإنزاله عليها، وهذا ما عبر عنه علماء الأصول بمسمى" تحقيق المناط"، لا أن يجعل من الواقع حاكماً على النص بتطويع الفقه لمقتضيات العصر، بل بالاجتهاد السائغ شرعاً فيما لا نص فيه من الوقائع والنوازل المتجددة.

بهذا الشكل تتحقق أهداف الشريعة ومصالح المجتمع في الوقت نفسه، مما يمنع عرقلة تطبيق الشريعة أو تصادمها مع مبادئها الأساسية وأحكامها الثابتة المذكورة في نصوصها. إن التعامل مع هذه النصوص لا يعني تعطيلها، بل يتطلب الاجتهاد في فهمها وتأويلها بما يتناسب مع التطورات الزمنية، لضمان تحقيق مصلحة الناس وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، وهي جوهر التشريع الإسلامي. لقد شهد العالم تغيرات جذرية في جميع مجالات الحياة، وقد تغيرت معالم الواقع الإسلامي بشكل ملحوظ من حيث الكم والكيف، مما أدى إلى نشوء واقع جديد لم يكن معروفًا سابقًا؛ لذلك أصبح من الضروري أن تتطور أساليب الإصلاح بما يتماشى مع هذا الواقع الجديد، أي: ضرورة توجيه الجهود لفهم قواعد الدين وأحكامه في سياق هذا التحول، وإعادة تطبيق الأحكام بما يتناسب مع هذا الواقع الجديد لتحقيق الأهداف السامية للشريعة، وتعديل الأحكام وفقاً لتغير الأسباب أو الحكمة من وراءها[35].

أما الدعوة التي تدعو إلى تطويع الفقه لمقتضيات العصر دون شرط أو ضابط فهي دعوة مردودة، لا ينبغي لأولي العلم والفقه الاستماع إليها، وللدكتور البوطي رحمه الله كلمة في مثل هذه الدعوة سأنقلها هنا بألفاظها لأهميتها:" فمن قال: إن النصوص متناهية وهي وحدها مناط التشريع، وإن مصالح الناس من ورائها كثيرة ومتطورة، منفصلة عن مضامين النصوص، فقد نسب إلى الله العجز والعبث. إذ إنه خاطب الناس جميعاً على اختلاف عصورهم وأمكنتم، آمراً ناهياً مشّرعاً... إن التعاليم والبيانات التي يتضمنها خطاب الله للأجيال المتتابعة، ممتدّة وصالحة هي الأخرى لهم جميعاً. وذلك إما عن طريق ما ينص عليه من المصالح والمقاصد الجزئية التي تطبق بموجب ما تدل عليه النصوص مباشرة، أو عن طريق ما تدعو إليه النصوص من كليات المصالح والمقاصد وأجناسها العالية التي يندرج تحتها ما لا يحصر من الجزئيات الموجودة والتي ستوجد من بعد، والتي تشملها النصوص بدلالاتها وفحواها وبمقتضى العلاقة القائمة بين الجنس وأنواعه. والأنواع وجزئياتها كما سبق بيانه. إنه- الوحي- إذن جسر المقاصد الإلهية الممتد ما بين النصوص والعصور التالية لعمر الوحي إلى أن يرث الله الأرض وما عليها"[36].

---

[35] عبد القادر الشايط،" الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر"، *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية* 2/4 (2020م)، 175- 176.

[36] محمد سعيد رمضان البوطي، *إشكالية تجديد أصول الفقه* (دمشق: دار الفكر، الطبعة1، 2006م)، 277- 279.

إذن، لا توجد واقعة من وقائع الحياة البشرية، ولا عمل من أعمال المكلفين، إلا وللشريعة حكم يتعلق بها، سواء كان هذا الحكم اقتضاءً أو تخييراً، سواء علمه الإنسان أم جهله. إن شمول الشريعة أمر واضح ولا يختلف عليه أحد، فهي تتناول حياة المسلم منذ ولادته وحتى وفاته، وتغطي جميع جوانب حياته الدنيوية والأخروية، والاجتهاد الفقهي اللازم اليوم هو الاجتهاد القائم على نصوص الشريعة الإسلامية وضوابطها مع مراعاة الواقع عند التنزيل النصوص عليها، بحيث لا يعود الحكم بالنقض على النص أو يضاد له، وبالموازنة بين النص المرتبط والواقع المتغير، ويتسع لكل حاجات العصر وتغيرات الحياة المتجددة فيه.

الخاتمة:

بعد هذا العرض يأتي بيان لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، منها:

– يواجه الاجتهاد المعاصر العديد من التحديات المتنوعة وعلى عدة أصعدة، منها تحديات فكرية وثقافية، وتحديات تقنية، وأخرى تحديات قانونية.

– من التحديات الفكرية والثقافية التأثيرات الفكرية الغربية المتنوعة التي غزت العالم الإسلامي وأثرت على المجتمعات المسلمة واحتلت العقول والأفكار، والتغيرات الثقافية والاجتماعية كدور المرأة في المجتمع وتغير وسائل التواصل الاجتماعي وكذا تغير أنماط الحياة، ومنها تحديات داخلية تتمثل في الجمود الفكري والتعصب المذهبي مما يعيق عملية الاجتهاد الفقهي.

– أما التحديات التقنية منها ظهور مسائل فقهية جديدة متنوعة بسبب تطور التكنولوجية الحديثة، وكذا تغيرات في وسائل الاتصال، ومنها تحديات أمنية وأخلاقية كجرائم الإلكترونية والاحتيال الرقمي واستخدام الذكاء الصناعي.

– والتحديات القانونية منها التشريعات الوطنية والدولية التي تتعارض في كثير من الأحيان مع الأحكام الشرعية، وتحديات في تطبيق الأحكام الشرعية بسبب الابتعاد عن الأصول الشرعية والتعامل بالقوانين الوضعية وتراجع الفكر الاجتهادي، وتحديات في مجال الأحوال الشخصية التي تشمل القضايا القانونية والاجتماعية في تنظيم العلاقات الأسرية بسبب اعتمادها على نظم قانونية مدنية، وتحديات في مجال المعاملات المالية والاقتصاد والتي فرضتها الحضارة الحديثة كالبنوك والتأمين والاستثمارات وغيرها من المسائل.

– الحلول المقترحة للتحديات السابقة هي المجامع الفقهية والمؤسسات الأكاديمية وما تحققه من مهام كثيرة في تطوير الاجتهاد الفقهي؛ كتحقيق الاجتهاد الجماعي، وتوحيد أطر الفتاوى ومواجهة النوازل الفقهية، والتواصل مع المؤسسات الدولية، وتطوير الفقه الإسلامي من خلال البحوث والدراسات المستمرة.

– كما أن العلماء والمفكرون لهم دور أساسي في مواجهة التحديات السابقة وفي تطوير الاجتهاد الفقهي من خلال البحث العلمي والتأصيل الفقهي، والتعليم والتوعية، والتجديد الفقهي، والتواصل مع المؤسسات الفقهية، ومواجهة التحديات المعاصرة.

– كذلك التعاون التام بين العلماء والتقنيين من خلال فهم التقنيات الحديثة، وتطوير حلول شرعية مبتكرة، وتعزيز التعليم والتوعية من أهم الحلول لهذه التحديات.

– خلصت الدراسة في نهايتها إلى نتيجة هامة هي أن العصر الحديث يحتاج إلى اجتهاد فقهي يجمع بين فهم النص فهماً صحيحاً وتنزيله على الواقع بالاتباع الاجتهاد السائغ بما يتناسب مع ضوابط الشرعية؛ لتحقيق الأهداف والمقاصد السامية للشريعة الإسلامية، وبحيث يتسع لكل حاجات العصر وتغيرات الحياة المتجددة فيه.

– يوصي الباحث بتكثيف الجهود والمساعي الدولية لإيجاد المجامع والمؤسسات الفقهية الجديدة وإعطاء الدعم الكامل من قبل الحكومات والدول لها، والربط بينها بشتى الأساليب والوسائل الممكنة وإيجاد الوسائل التكنولوجية والاتصال المباشر لتحقق آليات وعُدد منهجية لمواجهة التحديات المعاصرة والتي تزداد يوماً بعد يوم؛ لتحقيق اجتهاد فقهي معاصر يجمع بين فقه النص وفهم الواقع.

Funding / Finansman: This research received no external funding. / Bu araştırma herhangi bir dış fon almamıştır.

Conflicts of Interest / Çıkar Çatışması: The authors declare no conflict of interest. / Yazarlar, herhangi bir çıkar çatışması olmadığını beyan eder.

Sustainable Development Goals (SDG) / Sürdürülebilir Kalkınma Amaçları (SDG): 11 Sustainable Cities and Communities / Sürdürülebilir Şehirler ve Topluluklar

المصادر والمراجع:

ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. تحقيق: أبو عبيدة مشهور، الدمام: دار ابن جوزي، الطبعة1، 2020م.

إسماعيل، شعبان محمد. *الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه*. بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة 1، 1998م.

البخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تحقيق: مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، الطبعة5، 1993م.

البوطي، محمد سعيد رمضان. *إشكالية تجديد أصول الفقه*. دمشق: دار الفكر، الطبعة1، 2006م.

الحاج، عبد الرحمن." التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث: تطويع الفقه لمقتضيات العصر". *مجلة الأخلاق الإسلامية Journal of Islamic Ethics)*)، العدد: 3 (1-2)، 2019م، ص. 64- 89.

حميد، صالح." *الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر*". موقع المسلم، (تاريخ الوصول: 08/31/ 2024م)، الموقع: https://www.almoslim.net/node/266821

الدريني، فتحي. *بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله*. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 2008م.

زرقا، مصطفى أحمد. *المدخل الفقهي العام*. دمشق: دار القلم، الطبعة 2، 2004م.

السبيعي، شافي مذكر." الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية". *مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل*، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، السعودية، 2013م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. *الموافقات*. تحقيق: مشهور بن حسن، القاهرة: دار ابن عفان، الطبعة1، 1997م.

الشايط، عبد القادر." الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر". *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الشهيد حمه لخضير، الوادي، الجزائر، مجلد: 4، العدد: 2، 2020م.

شبار، سعيد." *الاجتهاد والتجديد وأصول الفقه في فكرنا المعاصر الاجتهاد الجماعي نموذجاً* "، موقع الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، (تاريخ الوصول: 08/31/ 2024م، الموقع: https://www.arrabita.ma/blog/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%87%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%88%d8%a3%d8%b5%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%82%d9%87-%d9%81%d9%8a-%d9%81%d9%83%d8%b1%d9%86/ .

بيومي الشيخ، حسين محمد." أثر التكنولوجيا الحديثة في الأحكام الفقهية دراسة مقارنة"، *مجلة الدراية*، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، المؤتمر العملي الدولي الأول، المجلد 21، العدد:2، (2021م)، ص.133- 185.

طبال، لطيفة." التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية". *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة قاصدي مرباح، جزائر، العدد:8، 2012م.

العبيدي، عباس علي." معوقات تطبيق الخطاب الشرعي وسبل معالجتها". *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد:1، 2021م، ص. 241- 261.

علوان، أحمد عبود." ضوابط الاجتهاد المعاصر في المستجدات الفقهية". *مجلة العلوم الإسلامية*. الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العدد:30، المجلد:1،(2022م)، ص: 391- 410.

غانم، غانم غالب." *المجامع الفقهية وأثرها في الاجتهاد المعاصر*". رسالة الماجستير، بدون، ط، ت، موقع المكتبة الشاملة، (تاريخ الوصول: 2024/08/31م). https://shamela.ws/index.php/book/96298

القرضاوي، يوسف. *الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر*. كويت: دار القلم، الطبعة1، 1996م.

محفوظ، طالب. "*المجامع الفقهية: إحياء دور الاجتهاد الجماعي وترسيخه لبحث النوازل*". موقع عكاظ، (تاريخ الوصول: 31/ 08/ 2024م)، الموقع: https://www.okaz.com.sa/article/798690

مخدوم، مصطفى. " تطور الوسائل وأثره في حكم الشرعي". *مجلة المرقاة*، هيئة علماء فلسطين، العدد: 8، مجلد: 8، 2022م.

مدكور، محمد سلام. *مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية*. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة1، 1973م.

الهادي، المرزوقي علي." الغزو الثقافي الغربي أسبابه ومخاطره ونتائجه". *مجلة كليات التربية*، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد: 12، 2018م، 1-23.

Kaynakça

Beyyumî, Şeyh Hüseyin Muhammed. "Eseru't-teknûlûciyâ el-hadise fi'l-ehkâmi'l-fıkhiyye: dirâseten mukâreneten". *ed-Dirâye Dergisi*, Ezher Üniversitesi, İslam ve Arap Dili Çalışmaları Fakültesi, Uluslararası İlk Çalışma Konferansı, cilt 21/2 (2021), 133-185.

Buhârî, Muhammed b. İsmail. *Sahihu'l-Buhari*. Thk: Mustafa Dîb el-Bağa, Dımeşk: Darü İbn Kesir, 5. baskı, 1993.

Bûtî, Muhammed Saîd Ramazân. *İşkâliyetu tecdîdi usûli'l-fıkhi*. Dımeşk: Daru'l-Fkir, 1. baskı, 2006.

Derînî, Fethî. *Buhûsu mukâreneti fi'l-fıkhi'l-İslamî ve usûlihi*. Beyrut: Risale Yayınları, 2. baskı, 2008.

Ğânim, Ğânim Gâlib. "*el-Mecâmi'u'l-fıkhiyye ve eserihâ fi'l-ictihâdi'l-muâsiri*". Yüksek Lisans Tezi, Mektebetü'ş-Şamile, https://shamela.ws/index.php/book/96298. (Erişim 31/08/2024)

Hac, Abdurrahman. "et-Te'sîlu'l-fıkhi fi'l-ictihâdi'l-had'is: Tavîi'l-fıkhi li muktedeyâti'l-asri". *İslami Ahlak Dergisi*, 3/1-2 (2019), 64-89.

Hâdî, Merzûkî Ali. "el-Gazvu's-sekâfi'l-ğarbi esbâbuhu ve mehâtiruhu ve netâicuhu*". Eğitim Fakülteleri Dergisi*, 1/12 (2018), 1-23.

Hamîd, Sâlih. "*el-İctihâdu'l-cemâ'î ve ehmiyetuhu fi nevâzili'l-asri*". https://www.almoslim.net/node/26682. (Erişim: 31/08/2024. Saat: 13:32).

İbn Kayyım, Muhammed b. Ebu Bekir b. Eyyûb. *İ'lâmu'l-Muvak'ine an Rabbi'l-Âlemîn*. Thk. Ebu Ubeyde Meşhur, Daru'l-İbn Cevzî, 2020.

İsmail, Şabân Muhammed. *el-İctihâdu'l-cemâî ve devru'l-mecâmi'l-fıkhiyye fi tatbîkihi*. Beyrut: Daru'l-Başâiri'l-İslamiye, 1998.

Karadâvî, Yusuf. *el-İctihâdu fi şerîati'l-İslamiyye ma'a nazarâti tahliliyyeti fi'l-ictihâdi'l-muâsiri*. Kuveyt: Daru'l-Kalem, 1996.

Mahdum, Mustafa. "Tatvîru'l-vesâili ve eseruhu fi hukmi'l-şerî". *el-Mirkat Dergisi*, Filistin Âlimler Heyeti, 8/8 (2022), 84- 98.

Mahfûz, Tâlib. "*el-Mecâmiu'l-fıkhiyye ihyâi devri'l-ictihâdi'l-cemâî ve tersîhi li bahsi'n-nevâzili*". https://www.okaz.com.sa/article/798690. (Erişim 31/08/2024).

Medkûr, Muhammed Sellâm. *Menâhicu'l-ictihâd fi'l-İslâm fi'l-ehkâmi'l-fıkhiyye ve'l-akâidiyye*. Kuveyt: Kuveyt Üniversitesi Yayınları, 1973.

Şatibî, İbrahim b. Musa b. Muhammed. *el-Muvafakat*. Thk. Meşhur b. Hasan, Kahire: Daru İbn Affan, 1997.

Şâyit, Abdul Kâdir. "el-İctihâdu ve't-tecdîdu fi'l-fıkhi'l-İslamî el-muâsir". *Kubas İnsani ve Sosyal Araştırmalar Dergisi* 2/4 (20202), 174- 187.

Şebâr, Saîd. "*el-İctihâdu ve't-tecdîdu ve usûlu'l-fıkhi fi fikrinâ el-muâsiri'l-ictihâdi'l-cemâî numûzecen*". el-Muhammediye Alimler Birliği, Fas Krallığı, https://www.arrabita.ma/blog/. (Erişim 31/08/2024)

Sübey'î, Şâfî Müzekker. "el-Fetvâ fi'l-kadâyâ'l-fıkhiyyeti'l-me'âsireti dirâseten te'siliyyeten tatbikiyyeten". *Fetva ve Geleceğe Bakış Konferansı*, Şeriat ve İslami Çalışmalar Fakültesi, Kasım Üniversitesi, Suudi Arabistan, (2013), 913-958.

Tabbâl, Latîfe. "et-Tağyîru'l-ictimâî ve devruhu fi tağyîri'l-kıyemi'l-ictimâiyye". *İnsani ve Sosyal Bilimler Dergisi* 1/8 (2012), 420-440.

Ubeydî, Abbâs Alî. "Muavvikâtu tatbîki'l-hitâbi'ş-şerî ve subuli muâlecetihâ". *Ramâh Eğitim ve Araştırmaları Dergisi* 1/30 (2021), 241-261.

Ulvân, Ahmed Abbûd. "Devâbitu'l-ictihâdi'l-muâsir fi'l-müstecedâti'l-fıkhiyye". *İslamî İlimler Dergisi* 1/30 (2022), 391-410.

Zerkâ, Mustafâ Ahmed. *el-Medhalu'l-fıkhi'l-'âmi* . Dımeşk: Daru'l-Kalem, 2. baskı, 2004.

cilt / volume: 54 • sayı / issue: 2 • kış / winter 2024
e-ISSN: 2149-0015

Research Article

Contemporary Fiqh Ijtihad: Challenges and Solutions

Shavish MURAD

[1] Dr. Öğr. Üyesi, Hakkari Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı, Hakkari Türkiye
Assist. Prof., Hakkari University, Faculty of Theology, Department of Arabic Language and Rhetoric, Hakkari, Turkey
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-7872-9705 | ROD ID: https://ror.org/00nddb461 | murad1980m1980@gmail.com

EXTENDED ABSTRACT

Introduction: This research explores the importance of jurisprudence in the contemporary era and its ability to meet the various challenges arising due to intellectual, cultural, technical, and legal changes. The research demonstrates the ability of Islamic jurisprudence to provide practical and adaptable legal solutions in different times and places, emphasizing the need to develop jurisprudence to keep pace with significant shifts in social and global life. It also sheds light on the role of jurists in balancing between preservation of legal constants with adapting to the changes of the age.

Method: The inductive analytical approach was used in this research, thorough which the challenges faced by jurisprudence identified by reviewing the reality of contemporary life, and analyzing these challenges from various intellectual, cultural, and technological aspects. The research aims to provide practical solutions to these challenges, including an analysis of the current reality and guidance on how to address these transformations in line with Sharia rulings.

Findings: The results highlight the multiple challenges facing jurisprudence in the modern era, such as: Intellectual and cultural challenges, which are related to the impact of Western thought and the emergence of new social issues that require revisiting of legal understanding. Technical challenges, such as new issues resulting from technological progress, such as electronic financial transactions and the emergence of artificial intelligence. Legal challenges, which are related to the conflict of national and international laws with Sharia rulings on some issues such as human rights and women's rights. The findings underscore the need to improve cooperation between jurists and experts in technical fields to develop innovative Sharia-compliant solutions, and to strengthen collective ijtihad to address contemporary issues effectively.

Discussion: The research examines how jurists can address intellectual, cultural, and technological challenges, such as interacting with Western intellectual influences and providing legitimate responses to modern issues related to technology. It also emphasizes the importance of developing jurisprudential methodologies that align with social and economic changes, such as improving understanding of topics related to migration, the evolution of the concept of marriage and divorce, and women's rights in the contemporary context. The research also addresses the legal challenges jurists face due to the divergence between national and international legislation and some Shari'ah rulings. The research reviews how these challenges can be addressed by promoting jurisprudential dialogue and revisiting certain legal issues to align with modern with modern legal developments.

Conclusion: The research concludes that jurisprudence in the modern era faces multiple challenges that require the development of innovative mechanisms to address emerging issues that did not exist in previous eras. The findings emphasize the importance of ensuring that jurisprudence remains relevant to the needs of the Muslim community amidst the profound changes the world is experiencing. Through cooperation between jurists and technical experts, creative legal solutions can be developed to address contemporary issues effectively.

Recommendation: The research recommends that cooperation between jurists and technical experts in academic and societal institutions to develop effective legal solutions that meet the needs of the times. It also recommends training jurists to utilize modern tools in research and ijtihad, and to providing educational programs to raise awareness among young people about the importance of jurisprudence in light of social and technological changes. Additionally, the study emphasizes the need

for renewal in jurisprudence to adapt to contemporary developments without compromising the essence of Islamic law. It also advocates for promoting openness to diverse jurisprudential opinions to achieve coherence and unity in legislation.

Keywords: Fiqh, Ijtihād, Contemporary, Challenges, Solutions.